نظرات في مقال: "ظاهرة التأويل في إعراب الشواهد الشعرية النحوية (باب كان) للدكتور محمد عبد القادر هنادي"

Vues dans l'article « le phénomène d'interprétation dans l'expression de preuve (d'évidence) poétique grammaticale (était)» De Mohamed Abdel Qader Hanadi au

د. يحي نشاط

أستاذ التعليم الثانوي التأهيلي، المملكة المغربية

nechya1970@gmail.com

تاريخ الإرسال:2018/09/14	تاريخ القبول: 2019/03/08	تاريخ النشر: 2019/05/15

ملخص البحث

من خلال مطالعتي لمقال "ظاهرة التأويل في إعراب الشواهد الشعرية النحوية (باب كان) للدكتور محمد عبد القادر هنادي" الصادر بمجلة "جذور" في عددها 34 بتاريخ: شعبان 1434هـ- يونيو 2013م، وقفت على مجموعة من الأخطاء، منهجية كانت، أو معرفية، أو توثيقية، فحاولت أن أفصلها في هذه الورقة البحثية، راجيا أن يتسع صدر صاحبها لتقبل النقد الذي وجهته إليه، وليس من وراء ذلك كله إلا السعي إلى تقويم اعوجاج هذا المقال، وإقامة أَوَدِهِ.

الكلمات المفتاحية: بيانات؛ المصدر؛ التوثيق؛ أخطاء مطبعية.

Résumé:

Le présent travail porte une réponse à monsieur Mohamed Abdel Qader Hanadi au sujet de l'article «le phénomène d'interprétation dans l'expression de preuve (d'évidence) poétique grammaticale (était)» publié le 7 juillet 2013 dans le numéro 34 de la revue « juthoor ». Sa publication comporte des limites méthodologiques, cognitives, et documentations. Mon objectif est, donc, de faire une critique perspicace et argumentée afin de déceler les erreurs et les omissions commises. Toutefois, ce travail ne vise en aucun cas à sous-estimer l'importance et l'originalité d'article de l'auteur. Au contraire, je cherche, surtout, à améliorer de manière substantielle la qualité scientifique et la clarté de son travail.

Mots clées: données référence, documentations, erreurs typographiques.

تقديم:

لقد طالعت –منذ ما يزيد عن خمس سنوات– مقالا للدكتور محمد عبد القادر هنادي الذي يحمل عنوان: "**ظاهرة التأويل في إعراب الشواهد الشعرية النحوية (باب كان)**"، الصادر بمجلة "**جذور**" في عددها 34 بتاريخ: شعبان 1434هـ-يونيو 2013م، فتجمعت لدي جملة تعليقات حول هذا المقال، أحببت أن أعرضها في هذا المقال، تعزيزا للفائدة، وآثرت أن أوجزها في النقط الآتية:

أولا– عدم الدقة في النقل:

لعل الأمانة في النقل من الأمور التي يتوجب التحلي بها في البحث والدراسة، حتى لا تحور أقوال الناس، وتحرف آراؤهم، وتفهم على غير الوجه الذي أرادوه. ومن الأمثلة التي حصلت في هذا المقال أذكر:

1– أورد الشاهد الآتي:

حَرارِيجُ ما تَنْفَكُّ إِلَّا مُناخَةً أَوْ نَــرْمي بِهــا بَلَــدًا قَفْــرَا [1]

وهذه الرواية باطلة من وجهين:

أولهما: إن في رواية البيت سقطا، إذ الرواية التامة هي:

حَــراجيــجُ مــا تَنْفَــكُّ إِلَّا مُنــاخَــةً عَلى الخَسْفِ أَوْ نَرْمي بِها بَلَدًا قَفْرَا

وهي الرواية التي تتفق عليها جميع المصادر التي ورد فيها البيت[2]، فضلا عن ديوانه[3]. ولست أقصد بـ"الاتفاق" أن هذه المصادر تتفق على الرواية ذاتها، ولكن أقصد اتفاقها على تمام البيت؛ لأن للبيت روايات أخرى، منها "**لا تنفك**"[4].

وثانيهما: إيراد لفظة "حراريج" بدلا عن لفظة "حراجيج".

2– نقل قول محيي الدين عبد الحميد: "**وعلى هذا الوجه يكون قول "آلا" خبر "ما تنفك"، و"مناخة" صفة، وهذا التخريج ذكره كثير من النحاة**"[5]. وأثناء العودة إلى كتاب "**الانتصاف**" الذي نقل عنه، نجد أن الباحث قد عبث بالنص المنقول؛ فهو في الأصل على النحو الآتي: "**وعلى هذا الوجه يكون قول "آلا" خبر "تنفك"، و"مناخة" صفة، وحينئذ يسأل عن وجه تأنيث الصفة مع أن الموصوف مذكر، والجواب عن ذلك أن الآل وهو الشخص**

يطلق على المذكر والمؤنث كالشخص الذي هو بمعناه، ولكن لما أراد النوق أنث الصفة، وهذا التخريج قد ذكره كثير من النحاة"[6].

3- ذكر ضمن الهوامش بيت "الفرزدق":

فَـوا عجبًـا كُلَيْـبٌ تسبُّنـي كأنَّ أباها نهشلٌ أو مجاشِعُ[7]

والصواب:

فَوا عجبًـا حَـتَّى كُلَيْـبٌ تسبُّنـي كأنَّ أباهـا نهشـلٌ أو مجاشِـعُ[8]

4- يذكر رواية أخرى للشاهد:

فَكَيْفَ إذَا مـَـرَرْتُ بِـدَارِ قَـوْمٍ وَجِيـرَانٍ لَنَـا كَـانُـوا كِـرَامِ

فيقول: "**ويروى: فكيف إذا رأيت دار قوم**"[9]. والصواب: "**فكيف إذا رأيت ديار قوم**"[10].

5- يقول: "**ولا بد من التنبيه على أن قول العجير السلولي جاءت فيه رواية ثانية وهي بنصب "صنفين""**[11]. ويذكر من المصادر التي وردت فيها الرواية "شرح جمل الزجاجي لابن هشام:143"[12]. غير أن الرواية في المصدر ذاته، هي رواية الرفع؛ أي: "**صنفان**"[13]، لا النصب.

ثانيا- عدم تحديد بداية ونهاية النص المنقول:

فقد أورد الباحث نصا "**للمبرد**" يقول فيه: "**فالرفع الوجه، وقد نصبه بعض النحويين... وقد فسرنا الحال بالعامل إذا كان فعلا، وإذا كان على معنى الفعل**"[14]. ولكن لم يحدد لا بدايته ولا نهايته، ويتضح ذلك من خلال خلو النص المقتبس من علامات التنصيص، وهي علامات تحصر النص المقتبس حتى يسهل تعرفه، ومن ثم، الرجوع إلى مظانه قصد التحقق منه. وقد ثبت لي أن هذا النص مقتطف من "المقتضب:4/191-192".

ثالثا- عدم ذكر المصدر أو المرجع الذي استقى منه معلوماته:

وذلك وارد في المتن وفي الهواهش على حد سواء. فمن أمثلته في الهوامش، أنه، وهو يحاول شرح لفظة "**حراجيج**" التي أوردها -خطأ- بلفظ "**حراريج**"، قال: "**وحراريج: جمع حَرجوج، الناقة الضامرة، وهي الناقة الشابة**"[15]. وهو شرح غير مستقيم من وجهين؛ أولها: أن حَرَاجيج مفردها حُرجوج، بضم الحاء لا بفتحها، وثانيها: أن هذا الشرح بَيِّنُ التناقض، فهل الناقة الضامرة

هي الناقة الشابة؟ فالضمور يعني "**الهُزال وخفَّة اللحم**"[16]، وقد يكون في الناقة الشابة كما في الناقة الفاطر؛ أي الكبيرة.

وإذا نحن رجعنا إلى معاجمنا لنقف على معنى لفظة "حراجيج"، فإننا نجدها لا تخرج عن أنها النوق الضامرة أو الشَّديدَةُ أو السَّمِينَةُ الطَّويلَةُ أو الوَقَّادَةُ الحادَّة القلب[17]. فقد جاء في "**الصحاح**": "**والحُرْجُ والحُرْجُجُ والحُرْجوجُ: الناقة الطويلة على وجه الأرض. والجمع الحَراجيجُ... قال أبو زيد: الحُرْجوجُ: الضامر**"[18]. وفي "**مقاييس اللغة**": "**وناقة حَرَجٌ وحُرْجُوجٌ: ضامرة، وذلك تداخُلُ عظامِها ولحمِها**"[19]. وفي "**لسان العرب**": "**والحَرَجُ والحُرْجُوجُ: الناقة الجسيمة الطويلة على وجه الأَرض؛ وقيل: الشديدة، وقيل: هي الضامرة، وجمعها حَراجِيجُ. وأَجاز بعضهم: ناقة حُرْجُجٌ، بمعنى الحُرْجُوجِ، وأَصل الحُرْجُوجِ حُرْجُجٌ، وأَصل الحُرْجُجِ حُرْجٌ، بالضم... وقيل: الحُرْجُوجُ الوَقَّادَةُ الحادَّة القلب**"[20]. وفي "**القاموس المحيط**": "**والحُرْجُوجُ: النَّاقَةُ السَّمِينَةُ الطَّويلَةُ على وَجْهِ الأرضِ، أو الشَّديدَةُ، أو الضَّامِرَةُ الوَقَّادَةُ القَلْبِ**"[21].

ومن الأمثلة على ذلك في المتن، أنه لما قال: "**وبعد أن أورد [وهو يعني الخليل] قول العجير السلولي، جعله على تقدير: كان الأمر الناس صنفان**"[22]. لم يذكر مصدر هذا الكلام، وهو موجود في "**كتاب الجمل في النحو**" للخليل[23].

ومن النماذج على ذلك، أيضا، أنه أورد قول "المبرد": "**فالرفع الوجه، وقد نصبه بعض النحويين... وإذا كان على الفعل**"[24]. ولكنه لم يدل على موضعه من كتب "المبرد"، وقد وجدته في "**المقتضب**"[25].

ومن النقولات التي لم يوثقها، أيضا، قول "أبي حيان": "**قال المصنف في شرح التسهيل... والقياس على هذا سائغ عندي**"[26]. بالرغم من أنه أشار –سابقا– إلى أن "أبا حيان" قال ذلك في كتابه "**التذييل والتكميل**"[27]، وهو ما ثبت لدي بعد البحث في كتاب "أبي حيان" هذا[28].

ولا يختلف اثنان في أن ذكر مصادر النقل ييسر على المتلقي الرجوع إلى المظان الموظفة في البحث قصد تحقيق أمور منها:

– التأكد من صحة الخبر الوارد مَتْنًا وتوثيقا.

– الوقوف على الآراء المختلفة التي قد يعرضها الباحث في شأن القضية المطروحة، لاسيما في الوقت الذي يكتفي فيه الباحث بإيراد الرأي الذي يخدم أطروحته ويعضد موقفه، ويقصي الآراء الأخرى.

– تعميق المعرفة من خلال الرجوع إلى مظانها بدل الاكتفاء بما أدلى به الباحث.

رابعا– النقل بالوساطة مع توفر المصدر الأساس:

ومثال ذلك أنه، وهو يذكر أن لِ"ابن جني" رواية أخرى للشاهد:

وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا مَنْجَنُونًا بِأَهْلِهِ وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إِلَّا مُعَذَّبَا

قال: "**فللبيت رواية أخرى ذكرها "ابن جني"، وهي "أرى الدهر إلا منجنونا بأهله"، وذلك بجعل "إلا" زائدة، أي أرى الدهر منجنونا باهله، يتقلب بهم، فتارة يرفعهم، وتارة يخفضهم**"[29]. وعوض أن ينقل كلام "ابن جني" من كتابه "**المحتسب**"[30]، نقله بالوساطة من "**خزانة الأدب**":132/4[31].

ومنه أيضا أنه أثناء ذكر توجيه "ابن جني" للشاهد:

إِذَا مُتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ شَامِتٌ وَآخَرُ مُثْنٍ بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ

على أن "**الناس صنفان**" مرفوعان بعد "**كان**" لأن فيها ضمير شأن محذوف[32]، اقتصر في نقل هذا التوجيه للشاهد من كتاب "**البيان في شرح اللمع لابن جني**": 149[33]، وكان الأولى نقله من "**اللمع**" لـ"ابن جني"[34] دونما وساطة.

ومن ذلك، أيضا، أنه اكتفى في قول "ابن جني" "**إذا اجتمع في الكلام معرفة ونكرة جعلت اسم (كان) المعرفة، وخبره النكرة، تقول: كان عمرو كريما، ولا يجوز كان كريم عمرا إلا في ضرورة الشعر**"[35]، اكتفى بنقله عن "**البيان في شرح اللمع لابن جني**":149[36]، وكان الأجدر نقله مباشرة من "**اللمع**" "لابن جني"[37].

ومنه، كذلك، أنه نقل قول "ابن مالك": "**إذ ليس لصاحبه حجة في الاستعمال**"[38] من "**همع الهوامع**"[39]، وكان عليه نقله من "**شرح التسهيل**"[40].

ومنه، أيضا، أنه قال: "**فقد ذكر المرزباني في الموشح أن الأصمعي سمع أبا عمرو بن العلاء يقول: أخطأ ذوالرمة في قوله: حراجيج ما تنفك إلا مناخة**"[41]. لكن، بدل أن ينقل

هذا الكلام من "**الموشح**" "للمرزباني"[42]، اكتفى بأخذه عن "**شرح شواهد أبيات المغني**":110/2[43].

خامسا– التوثيق بمصدر غير مناسب:

ونورد لذلك أنه قال:"**وينظر في نسب الفرزدق في كتاب: في تاريخ الأدب الجاهلي: د. علي الجندي:471**"، فهل هذا كتاب الذي أورده كتاب أنساب أو كتاب تراجم حتى نُحيل المتلقي عليه؟ وقد كان الأجدر به أن يدلنا على مصادر تهتم بالتراجم أو الأنساب[44]. هذا، وإن سلمنا مع الباحث أن الكتاب الذي أحال عليه فيه تراجم للأعلام، فلا نتفق معه حول ذكره هنا؛ لأنه متعلق بالحقبة الجاهلية، والفرزدق شاعر أموي.

سادسا– عدم الدقة في التوثيق:

ونورد لذلك المثال الآتي: إن الباحث، وهو يحاول عرض المناسبة التي قال فيها "الفرزدق" القصيدة التي منها الشاهد:

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ

قال: "**والفرزدق يمدح في هذا البيت عمر بن عبد العزيز لما كان واليا بالمدينة المنورة... حين كان مروان واليا عليهم" (شواهد المغني:29–160)**" [45]. والصواب: "**شرح أبيات مغني اللبيب":160/2.**

سابعا– الوهم في التوثيق:

حيث ينص على موطن من المصدر لا يوجد فيه النص المنقول. ومن الأمثلة على ذلك:

1– ذكر من المصادر التي ورد فيها الشاهد:

وَكُنَّا حَسِبْنَا كُلَّ بَيْضَاءَ شَحْمَةً عَشِيَّةَ لَاقَيْنَا جُذَامَ وَحِمْيَرَا

"**شرح ديوان الحماسة للتبريزي**":41/1[46]، وهو يوجد في "**شرح ديوان الحماسة للتبريزي**":79/1.

2– يذكر قول "الشاطبي": "**قوله: "أعملت كليس"... سائغ عندي**"[47]، ويوثقه في الهامش بقوله: "**المقاصد الشافية:443/2، 444**"[48]. غير أن كلام "الشاطبي" هذا يوجد في "**المقاصد الشافية":243/2–244.**

3– يذكر توجيها للشاهد:

قِفي قَبـلَ التَفَـرُّقِ يا ضُباعـا ولا يَكُ مَوقِفٌ مِنك الوَداعا"[49]

ويوثقه بقوله: "**ابن فلاح النحوي:ج1/803**"[50]، والحال أن هذا التوجيه يوجد في "**ابن فلاح النحوي:ج3/803**".

4- وللشاهد:

عَـدُوُّ عَيْنَيْـكَ وَشَـانِيهِمَـا أَصْبَـحَ مَشْغُـولٌ بِمَشْغُـولِ[51]

يورد، أيضا، توجيها لـ"ابن فلاح"[52]، ويوثقه بقوله: "**ابن فلاح النحوي:153/775**"[53]، والصواب: "**ابن فلاح النحوي":3/775**.

5- يورد البيت الآتي:

هِيَ الشفاءُ لِدائي لَوْ ظَفِرْتُ بها وَلَيسَ مِنهـا شفاءُ الدَّاءِ مَبْـذولُ[54]

ويذكر من المصادر التي يوجد بها "**شرح جمل الزجاجي لابن خروف**":4/448[55]، والبيت موجود في "**جمل الزجاجي لابن خروف**":1/448.

6- يذكر توجيها لـ"أبي علي الفارسي" للشاهد:

كَأَنَّ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُون مِزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءُ[56]

ويذكر في الهوامش أن هذا التوجيه يوجد في مصدرين، منهما: "**ابن فلاح النحوي**":**3/803**[57]. لكن أثناء رجوعي إلى هذا الموطن من هذا المصدر، لم أعثر على اسم "**الفارسي**" في هذا الموضع، فكيف بتوجيهه؟

7- وأثناء تناول الشاهد:

إِذَا مُتُّ كَانَ النَّـاسُ صِنْفَـانِ شَامِـتٌ وَآخَـرُ مُثْـنٍ بِالَّـذِي كُنْـتُ أَصْنَـعُ

يقول: "**ولا بد من التنبيه على أن قول العجير السلولي جاءت فيه رواية ثانية وهي بنصب "صنفين**""[58]، ويذكر من المصادر التي أوردت رواية النصب "**شرح جمل الزجاجي لابن هشام:143**"[59]. لكن، عندما اطلعت على رواية الشاهد في هذا المصدر، وجدت الرواية بالرفع لا بالنصب.

8- يعرض رأيا لـ"**محيي الدين عبد الحميد**" في المتن[60]، وأثناء توثيقه في الهوامش، يذكر مصدرين، من بينهما: "**أوضح المسالك**":1/475[61]. فكيف يحيل على "**أوضح المسالك**" ما دام الرأي ليس لـ"**ابن هشام**"؟ لكن، قد يقول قائل: إن لـ"محيي الدين عبد الحميد" كتابا

يشرح فيه كتاب "أوضح المسالك" لـ"ابن هشام" سماه: "**عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك**" ضمن "**أوضح المسالك**"، فلعل أن يكون كلام "محيي الدين عبد الحميد" مبثوثا فيه؟ أقول: إن كان فيه، فالأولى الإحالة عليه باسم "**عدة السالك**"، كما يحيل على "**منحة الجليل**" لـ"محيي الدين عبد الحميد" ، أيضا، والموجود ضمن "**شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**"، وذلك ما لم يفعله الباحث. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن كلام "**محيي الدين**" هذا لا وجود له في "**عدة السالك**".

9- يورد نصا "**للقيسي**" يقول فيه: "و"**أن يعلمه" ابتداء... به آية**"[62]، فيوثقه بقوله: "**ينظر في هذه القراءة في الكشف:152/1**"[63]. غير أن كلام "**القيسي**" هذا يوجد في كتابه "الكشف: ج252/2.

ثامنا- الاقتصار على وجه واحد في المسألة:

ومن ذلك، أن الباحث –وهو يقدم شرحا لبيت "جرير":

قَنَـافِـذُ هَدَّاجُونَ حَوْلَ بُيُـوتِهِـمْ بِمَـا كَـانَ إِيَّـاهُـمْ عَطِيـةُ عَـوَّدَا

قال: "**والمعنى أنهم يتسللون إلى البيوت للسرقة والفجور يشبهون القنافذ في سيرهم بالليل، وإنما السبب في ذلك تعويد أبيهم ذلك**"[64].

وقد وجدت في "**المقاصد النحوية**" تخريجا آخر لمعنى البيت، يقول "**العيني**" –بعد أن أورد الوجه الأول- "**والثاني: يحتمل أن يكون مدحا وثناء لقوم يتفقدون بالليل قاصديهم، ولا ينامون عما ينزل بهم، وأن الناس في إسراعهم إلى أبوابهم قصدا لالتماس معروفهم بمنزلة القنافذ**"[65].

تاسعا- إيراد كلام مقطوع عن سابقه:

ونذكر لذلك المثال الآتي:

قال الباحث: "**والسبيئة: الخمر، وقد جاءت في بعض الروايات: "سُلافة"، ومعناهما واحد، وكان ذلك قبل إسلامه، وبيت رأس اسم القرية...**" [66]. فما العلاقة الناظمة بين قوله: "**والسبيئة: الخمر، وقد جاءت في بعض الروايات: "سُلافة"، ومعناهما واحد**"، والجملة التي تليها "**وكان ذلك قبل إسلامه**"؟ فقد كان الأليق أن يقول –مثلا-: "وقد قال ذلك قبل سلامه"، لعل المعنى أن يستقيم.

عاشرا– عدم تقديم بيانات عن المصدر أو المرجع المعتمد:

وهو أمر يعقد على المتلقي مسألة الرجوع إلى المظان، لا سيما حينما تتعدد التحقيقات أو الطبعات، فـ"**الكتاب**" –مثلا– لـ"**سيبويه**"، له طبعات متنوعة[67]، و"**ديوان ذي الرمة**" له طبعات مختلفة[68]. وبذلك، فإن ذكر الكتاب غفلا من البيانات المتعلقة بالطبعة، ودار الطبع، والمحقق، وعام النشر، أمر لا محيد عنه.

فإذا رجعنا إلى الهوامش، نجد أن ديدن الباحث كان هو أن ذكر اسم المصدر والجزء والصفحة أو الصفحات التي استقى منها، دونما إشارة إلى المعلومات المتعلقة باسم صاحبه، واسم محققه –إن كان محققا–، ودار الطبع والنشر التي أصدرته، ورقم طبعته، وتاريخها، وهي معلومات لا محيد عنها في البحوث العلمية المحكمة، فهي عُمَدٌ، وليست من قبيل الفضلات حتى نزهد فيها.

وأمثل لذلك ذلك، أنه قد وثق بيت "العُجير السلولي":

إِذَا مُتُّ كَانَ النَّـاسُ صِنْفَـانِ شَامِـتٌ وَآخَـرُ مُثْـنٍ بِالَّـذِي كُنْـتُ أَصْنَـعُ

بمصادر ذكر منها ما ذكر على النحو الآتي: "**الكتاب:69/1، والتبصرة والتذكرة:195/1، والمساعد على تسهيل الفوائد:117/1**"[69].

حادي عشر– تقديم بيانات ناقصة عن المصادر والمراجع المعتمدة:

إذا كان عدم تقديم بيانات عن المصدر أو المرجع المعتمد هو الغالب –كما أسلفنا– فإن الباحث كان يحاول –في أحيان قليلة– أن يذكر معلومات ناقصة عن المصدر أو المرجع، وهي معلومات لا تقنع المتلقي، ولا تفي بحق المصدر أو المرجع. ونورد لذلك الأمثلة الآتية:

1- **شرح المفصل: 349/4، تحقيق إميل يعقوب**[70].

2– **همع الهوامع: 409/1، ت: د. هنداوي**[71].

3- **شرح الرضي لكافية ابن الحاجب: تحقيق: د: يحيى المصري، القسم الثاني، المجلد الثاني: 1057**[72].

ثاني عشر– ذكر المصدر باسم مختصر:

وآفة ذلك بينة واضحة للعيان؛ ذلك بأن هناك كتبا يحصل الخلط بينها في حال اختصار أسمائها، فيساهم ذلك في تشتيت جهد الدارس أثناء سعيه إلى البحث عن المعلومة في مصادرها. ومن الأمثلة على ذلك، أنه ذكر كتابا باسم "**الإفصاح**"[73]، وهو اسم مختصر يدل على كتابين:

الأول "**للفارقي**"، واسمه كاملا هو: "**الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب**"[74].

والثاني هو لـ"**ابن الطراوة**"، ويوسم بـ"**رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح**"[75].

وذكر في موضع واحد "**الإفصاح**" لـ"**ابن الطراوة**" بقوله: "**الإفصاح لابن الطراوة**"[76].

بيد أني لما رجعت إلى المصدرين معا، ألفيت أن الباحث يعني "**الإفصاح**" "**للفارقي**" لا غير. وقد وَهِمَ عندما ذكر بأن "ابن الطراوة" وافق على توجيه الشاهد:

إِذَا مُتُّ كَانَ النَّـاسُ صِنْفَـانِ شَامِـتٌ وَآخَـرُ مُثْـنٍ بِالَّـذِي كُنْـتُ أَصْنَـعُ

في جعل "**كان**" ملغاة، و"**الناس صنفان**" جملة من مبتدأ وخبر[77]؛ ذلك بأني لم أجد أثرا لهذا الشاهد في كتابه "**الإفصاح**"، فكيف بالتخريج؟

ومن الأمثلة على ذلك، أيضا، كتاب "**الحلل**" الذي يورده تارة باسم "**الحلل للبطليوسي**"[78]، وتارة أخرى باسم "**الحلل**"[79]، إذ بالرغم من أنه ينسبه إلى "**البطليوسي**"، فإنه يبقى غير دال على المقصود منه؛ وذلك راجع إلى أن الكتاب بهذا الاسم المختصر يدل على كتابين كلاهما "**للبطليوسي**"، وكلاهما –أيضا– يبدأ باسم "**الحلل**"، وهما:

-"**الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل**"[80].

-و"**الحلل في شرح أبيات الجمل**"[81].

ثالث عشر– ذكر المصدر أو المرجع الواحد بأسماء مختلفة:

وهو ما يوهم بأن الكتاب كُتُبٌ وليس كتابا واحدا، والأمثلة على ذلك كثيرة، من ذلك "**شرح أبيات مغني اللبيب**" لـ"**عبد القادر البغدادي**" (ت1093هـ) [82] الذي أورده بالتسميات الآتية:

-"**شرح شواهد المغني**"[83].

-"**شرح أبيات المغني**"[84].

-"**شرح شواهد أبيات المغني**"[85].

-"**شواهد المغني**"[86].

-"**شرح أبيات مغني اللبيب**"[87].

إذ بعد استقصاء الهوامش التي ذكرها الباحث، لم أجدها تحيل إلا على مصنف "**البغدادي**".

وإذا أضفنا إلى هذا أن الشواهد الشعرية في "**مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**" لـ"**ابن هشام الأنصاري**" لها شرح آخر ويوسم بـ"**شرح شواهد المغني**" لـ"**جلال الدين السيوطي**" (ت911هـ)[88]، أدركنا مدى الصعوبة التي تعترض سبيل من يطلع على هذا المقال، وتنتابه الرغبة في التحقق من آراء وأقوال العلماء المبثوثة فيه في مواطنها الأصلية.

ومن النماذج على ذلك أيضا:

- "**همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**" "للسيوطي": يورده بـ"**الهمع**"[89]، و"**همع الهوامع**"[90].

- "**شرح جمل الزجاجي لابن عصفور**": يرد بهذه التسمية[91]، وبـ"**شرح الجمل لابن عصفور**"[92].

- "**حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**": يذكر بتسميات ثلاث: "**حاشية الخضري على ابن عقيل**"[93]، و"**حاشية الخضري**"[94]، و"**الخضري**"[95].

- "**شرح شواهد شرح التحفة الوردية**" لـ"عبد القادر البغدادي" (ت1093هـ): يرد هكذا[96]، وتحت مسمى "**شرح شواهد التحفة**"[97]، أيضا، وباسم "**شرح شواهد شرح التحفة**"[98]،كذلك، إلى جانب "**شرح شواهد التحفة الوردية**"[99].

رابع عشر- ذكر المصدر أو المرجع باسم غير اسمه:

ومن الأمثلة على ذلك:

- "**المقتصد شرح الإيضاح**"[100]. ويذكره أيضا باسم مختصر هو "**المقتصد**"[101]. والعنوان الصحيح للكتاب هو: "**المقتصد في شرح الإيضاح**" لـ"**عبد القاهر الجرجاني**"[102].

- "**شرح الشنتمري لشواهد الكتاب**"[103]. والاسم الصحيح للكتاب هو: "**تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب**"[104].

– "**حروف المعاني** للمرادي"[105]. وقد أورده تحت مسمى مختصر للكتاب هو "**الجنى الداني**"[106]، كذلك. واسم الكتاب: "**الجنى الداني في حروف المعاني**" لـ"**ابن أم قاسم المرادي**"[107].

– "**الألفية على ابن عقيل**"[108]. وقد ذكره باسم مختصر هو "**شرح ابن عقيل**" في موضع آخر[109]. والصواب "**شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**"[110].

– "**العيني: شواهد العيني**"[111]. ومعلوم أن لـ"**بدر الدين العيني**" (ت855هـ) شرحين للشواهد؛ فأما الأول فهو المطول، ويسمى "**المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية**"[112]، وأما الثاني فهو المختصر، ويوسم بـ"**فرائد القلائد في مختصر شرح الشواهد**"[113].

–"**شواهد العيني على حاشية الصبان**"[114]. والتسمية الصحيحة هي "**حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني**" [115].

خامس عشر– ذكر المصدر تارة على أنه جزء واحد، وتارة أخرى على أنه أجزاء:

ومن الأمثلة على ذلك، كتاب "**الحلل في شرح أبيات الجمل**" لـ"**ابن السيد البطليوسي**"، فهو، تارة، يقول: "**الحلل:176/1**"[116]. وتارات أخرى، يقول: "**الحلل:64**"[117]، و"**الحلل:175**"[118]، و"**الحلل للبطليوسي:175**"[119]. فإن كان يقصد "**الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل**"، وهو الذي يعتمده في دراسته هاته، فهو محقق في جزء واحد من قبل سعيد عبد الكريم سعودي[120]، وهو التحقيق ذاته الذي اتكأ عليه الباحث. وإن كان يعني، خطأً، "**الحلل فى شرح أبيات الجمل**" وهو "**للبطليوسي**"، أيضا، فإنه، هو الآخر، محقق في جزء واحد.

ويذكر كتاب "**شرح الكافية الشافية**" بطرق ثلاث في الهوامش، الطريقة الأولى هي: "**شرح الكافية الشافية:413/1**"[121]، والطريقة الثانية هي: "**شرح الكافية الشافية: 439 جزء واحد**"[122]، و"**شرح الكافية الشافية: جزء واحد 440، 441**"[123]. وهو ما يوهم بأن الباحث يعتمد نسختين من "**شرح الكافية الشافية**" لـ"**ابن مالك**"؛ إحداهما في جزء واحد، والأخرى في أكثر من جزء. بيد أنه، ومن خلال العودة إلى هذا المصدر قصد التحقق مما نقله

الباحث منه، تبين أنه يعتمد مصدرا واحدا يتألف من أجزاء، وأما قوله "**جزء واحد**"، فمعناه الجزء الأول.

والأمر ذاته حصل مع "**منحة الجليل**" لـ"**محيي الدين عبد الحميد**"، إذ يذكره، تارة، في صورة جزء واحد، فيقول، مثلا: "**منحة الجليل**:290"[124]، وتارة أخرى يجعله أجزاء فيقول، مثلا: "**منحة الجليل**:**293/1**"[125]. والمعروف أن "**منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل**" هو كتاب وضعه صاحبه على هامش "**شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**". وبما أن الشرح الذي اعتمده الباحث في جزأين، فقد كان الأصح أن يورد "**منحة الجليل**" على الصورة الثانية.

سادس عشر– إقحام مصادر حشوا:

ونورد لذلك المثالين الآتيين:

1– وَثَّقَ الباحث قوله: "**أما المبرد فيظهر مذهبه في هذه المسألة... مقدرة في خبرها**"[126] بقوله: "**ينظر في رأي المبرد في المقتضب**:**97/3**، و**86/4**، **وإعراب القرآن للنحاس**:**136/2**، **وابن فلاح النحوي**:**807/3**، **والبحر المحيط**:**297/5**"[127]، فما دام قول "**المبرد**" موجودا في **كتابه** "**المقتضب**"، فما جدوى إقحام المصادر الأخرى؟

2– وثق قوله: "**ومن النحاة الذين أخذوا بهذا الرأي في تأويل البيت ابن عصفور فقد قال في شرح الجمل... ولا يقاس عليه**"[128]، بقوله: "**شرح الجمل**:**392/1**، **393**، **وينظر أيضا في شرح الأشموني**:**389/1**، **وحاشية الخضري**:**119/1**"[129]، فإذا كان رأي "ابن عصفور" مبثوثا في كتابه "شرح الجمل"، فما الفائدة من وراء إدراج المصدرين الآخرين؟

سابع عشر– إيراد المصدر باسم يوهم أنه كتاب مستقل، ولكنه في الحقيقة ضمن كتاب آخر:

وهذه المصادر ثلاثة، هي: "**منحة الجليل**"[130]، و"**الانتصاف**"[131]، وكلاهما لـ"**محيي الدين عبد الحميد**"، ثم "**شواهد العيني**"[132] لـ"**بدر الدين العيني**". فأما الأول، فهو موجود ضمن "**شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**" لـ"**بهاء الدين عبد الله بن عقيل**". وأما الثاني، فاسمه كاملا هو: "**الانتصاف من كتاب الإنصاف**"، وهو مطبوع ضمن "**الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**" لـ"**كمال الدين أبي البركات الأنباري**". وأما

الثالث، فهو: "**شرح شواهد العيني**" الصادر ضمن كتاب "**حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**" لـ"**محمد بن علي الصبان**".

ثامن عشر– اعتماد المصدر في نسخته القديمة غير المحققة عوض النسخة الجديدة المحققة:

ومن ذلك، أن الباحث اعتمد "**المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية" للعيني**. غير أنه بدل الاعتماد على إحدى النسختين الحديثتين المحققتين، اكتفى بالنسخة التي طبعت على هامش "**خزانة الأدب**"، كما تدل على ذلك إحالاته(133).

ومنه، أيضا، اقتصاره في "**أمالي ابن الشجري**" على طبعة حيدر آباد سنة 1349هـ، وهي طبعة غير محققة، وقد كان جديرا بالباحث أن يعتمد على النسخة التي حققها الدكتور "**محمود محمد الطناحي**"(134).

تاسع عشر– استخدام عبارة "المرجع السابق" استخداما خاطئا:

ومثال ذلك أنه ذكر هذه العبارة، أعني "**المرجع السابق**"(135)، في الوقت الذي نجد في الهامش السابق ثلاثة مراجع، هي: "**شرح التسهيل":356/1، و"شرح شواهد المغني":345/6، و"همع الهوامع":435/1**(136).

عشرون– أخطاء مطبعية:

وهي على النحو الآتي:

الصفحة	الهامش	الخطأ	الصواب
171		خبرين لـ "م"	خبرين لـ "ما"
178		﴿إنه لحق مثل أنكما تنطقون﴾	﴿إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون﴾
187	15	المقتضب:4101	المقتضب:410/1
188	4	النحو الوافي:1/250	النحو الوافي:250/1
194	125	قنافذ دارجون	قنافذ دراجون
200	241	منجن	منجنون
201	250	واضح المسالك:451/1	أوضح المسالك:451/1

201	254	أوضح المسالك:196/1، 997	أوضح المسالك:196/1، 197
202	276	المقتضب:189/4، 190	المقتضب:189/4، 190
204	316	واضح المسالك:476/1	أوضح المسالك:476/1

خاتمة:

أخيرا، أرجو أن تكون هذه الإشارات قد أصابت صميم الموضوع، وكشفت عن بعض الهنات التي وقع فيها الباحث محمد عبد القادر هنادي في مقاله، كما أرجو –أيضا– أن تكون باعثا على تجويد العمل وتحسينه. ورحم الله عبدا عمل عملا فأتقنه.

هوامش:

(1) مجلة "**جذور**": ص:164.

(2) انظر، مثلا، "التبصرة والتذكرة": ج189/1، و"شرح جمل الزجاجي": لابن خروف، ج436/1.

(3) "ديوان ذى الرمة: ج1419/3.

(4) انظر، مثلا، "الكتاب": ج48/3، و"المساعد على تسهيل الفوائد": ج264/1.

(5) مجلة "جذور": ص:168.

(6) "الانتصاف من الإنصاف": ج157/1.

(7) مجلة "**جذور**": ص:190 الهامش:68.

(8) "شرح ديوان الفرزدق": ج72/2.

(9) مجلة "جذور": ص:192 الهامش:91.

(10) انظر –على سبيل المثال–: "الكتاب": ج153/2، و"مجاز القرآن": ج7/2، و"تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب فى علم مجازات العرب": 295.

(11) مجلة "جذور": ص:139.

(12) مجلة "جذور": ص:139 الهامش:32.

(13) "شرح جمل الزجاجي": ابن هشام الأنصاري، ص:143. وهي ذاته الطبعة التي اعتمدها صاحب المقال.

(14) مجلة "جذور": ص:175.
(15) المرجع السابق، ص:199 الهامش 198.
(16) "الصحاح": (ضمر).
(17) لم أقصد إلى الاستقصاء، وإنما اقتصرت على بعض من معاجمنا.
(18) "الصحاح": (حرج).
(19) "مقاييس اللغة": (حرج).
(20) "لسان العرب": (حرج).
(21) "القاموس المحيط": (حرج).
(22) مجلة "جذور": ص:135.
(23) "الجمل فى النحو": الخليل بن أحمد الفراهيدي، ص:120.
(24) مجلة "جذور": ص:175.
(25) "المقتضب": ج4/191-192.
(26) مجلة "**جذور**": ص:181.
(27) المرجع السابق، ص:181.
(28) "التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل": ج4/286.
(29) مجلة "جذور": ص:171.
(30) "المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها": ج1/328.
(31) مجلة "**جذور**": ص:201 الهامش 260.
(32) المرجع السابق، ص:135.
(33) نفسه، ص:188 الهامش 5.
(34) "اللمع في العربية":38.
(35) مجلة "**جذور**": ص:141.
(36) المرجع السابق، ص:189 الهامش 40.
(37) "اللمع في العربية":37.
(38) مجلة "**جذور**": ص:163.
(39) المرجع السابق، ص:198 الهامش 193.
(40) "شرح التسهيل": لابن مالك، ج1/344.
(41) مجلة "**جذور**": ص:165.
(42) "الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء":236.

(43) مجلة "**جذور**"، ص:199 الهامش 204.

(44) انظر علي سبيل المثال: "طبقات فحول الشعراء":298/2، و"الشعر والشعراء":473/1-474، و"الأغاني":201/8، و"المؤتلف والمختلف":24، و"خزانة الأدب":459/1-461، و"الأعلام":123/5.

(45) مجلة "**جذور**": ص:202 الهامش:268.

(46) المرجع السابق، ص:196 الهامش:160.

(47) نفسه، ص:182.

(48) نفسه، ص:204 الهامش:319.

(49) نفسه، ص:140.

(50) نفسه، ص:190 الهامش:50.

(51) نفسه، ص:152.

(52) نفسه، ص:152.

(53) نفسه، ص:194 الهامش:122.

(54) نفسه، ص:138.

(55) نفسه، ص:188 الهامش:25.

(56) نفسه، ص:145.

(57) نفسه، ص:191 الهامش:71.

(58) نفسه، ص:139.

(59) نفسه، ص:189 الهامش:32.

(60) نفسه، ص:181-182.

(61) نفسه، ص:204 الهامش:316.

(62) نفسه، ص:137.

(63) نفسه، ص:188 الهامش:19.

(64) نفسه، ص:194 الهامش:125.

(65) "المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية": ج593/2.

(66) مجلة "**جذور**": ص:192 الهامش:78.

(67) منها طبعة بولاق عام 1317هـ، وطبعة دار العلم بالقاهرة عام 1385هـ/1966م بتحقيق الأستاذ عبد السلام محمد هارون، وطبعة دار الكتب العلمية ببيروت عام 1999م بتحقيق إميل بديع يعقوب.

(68) منها طبعة كلية كمبريدج عام 1919م/1337هـ بتصحيح وتنقيح كارليل هنري هيس مكارتني، وطبعة المكتب الإسلامي بدمشق وبيروت عام 1384هـ/1964م بتحقيق مطيع ببيلي، وطبعة مؤسسة الإيمان ببيروت

شرح أبي نصر الباهلي ورواية ثعلب، وتحقيق عبد القدوس أبو صالح عام 1982م/1402هـ، وطبعة دار الكتب العلمية ببيروت عام 1415هـ/1995م بتقديم وشرح أحمد حسن بسج، وطبعة دار مكتبة الحياة ببيروت بتقديم وتعليق سيف الدين الكاتب وأحمد عصام الكاتب، وطبعة دار المعرفة ببيروت عام 1427هـ/2006م بشرح عبد الرحمن المصطاوي.

(69) مجلة "**جذور**": ص:187 الهامش:1.

(70) المرجع السابق، ص:187 الهامش:1.

(71) نفسه، ص:187 الهامش:2.

(72) نفسه، ص:190 الهامش:56.

(73) نفسه، ص:191 الهوامش:70-72-75 وص:198، الهامش: 198، وص:199 الهوامش:203-205، وص:200 الهامش:221.

(74) "الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب": أبو نصر بن الحسن بن أسد الفارقي (ت487هـ)، حققه وقدم له سعيد الأفغاني، جامعة بنغازي، ط 2، 1394هـ/1974م.

(75) "رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح": ابن الطراوة النحوي (ت528هـ)، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن، عالم لكتب، بيروت، ط.2، 1416هـ/1996م.

(76) مجلة "**جذور**": ص:188 الهامش:13.

(77) المرجع السابق، ص:136.

(78) نفسه، ص:192 الهامش 92، وص:194 الهامش 125.

(79) نفسه، ص:189 الهامش 32، وص:192 الهامش 92، وص:194 الهامش 131، وص:195 الهامش 133.

(80) "الحلل فى إصلاح الخلل من كتاب الجمل": أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البَطَلْيَوسي (ت521هـ). تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي. دار الطليعة للطباعة والنشر. بيروت.

(81) "الحلل فى شرح أبيات الجمل": أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البَطَلْيَوسي (ت521هـ). تحقيق: عبد الله الناصير. منشورات دار علاء الدين. دمشق. ط:1. 2000م.

(82) اعتمدت النشرة التي حققها عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق الصادرة عن دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى، 1401هـ/1981م.

(83) مجلة "**جذور**": ص:189 الهامش:33، وص:190 هامش:53، وص:191 الهوامش:69-70-73-75، وص:194 الهامشان:125-129، وص:195 هامش:137، وص:198 الهامش:198، وص:199 الهامشان:212-217، وص:200 الهوامش:226-227-237، وص:202 الهامش:268-278، وص:203 الهامش:285، وص:204 الهامش:305.

(84) المرجع السابق، ص:203 الهامشان:297-302.

(85) نفسه، ص:190 الهامش:51.

(86) نفسه، ص:195 الهوامش:133-134-138-141، وص:202 الهامش:268.

(87) نفسه، ص:203 الهامش: 295.

(88) اعتمدت النشرة التي حققها أحمد ظافر كوجان، المذيلة بتصحيحات وتعليقات محمد محمود ابن التلاميد التركزي الشنقيطي، لجنة التراث العربي، دار مكتبة الحياة، بيروت، لا.ط. 1386هـ/1966م.

(89) مجلة "جذور": ص:198 الهامشان:196 و197، على سبيل المثال.

(90) المرجع السابق، ص:190 الهامش:53، على سبيل المثال.

(91) نفسه، ص:189 الهامش:33، على سبيل المثال.

(92) نفسه، ص:201 الهامش:243، على سبيل المثال.

(93) نفسه، ص:205 الهامش:327، مثلا.

(94) نفسه، ص:202 الهامش:268، مثلا.

(95) نفسه، ص:201 الهامش:262، مثلا.

(96) نفسه، ص:202 الهامش:274، مثلا.

(97) نفسه، ص:202 هامش 278، مثلا.

(98) نفسه، ص:203 الهامش:285، مثلا.

(99) نفسه، ص:203 الهامش:283، مثلا.

(100) نفسه، ص:201 الهامش:243.

(101) نفسه، ص:202 الهامش:268.

(102) "المقتصد في شرح الإيضاح": عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ). تحقيق: د. كاظم بحر المرجان. دار الرشيد. بغداد. 1982م.

(103) نفسه، ص:202 الهامش:268.

(104) انظر الهامش 9.

(105) نفسه، ص:204 الهامش:307.

(106) نفسه، ص:204 الهامش:305.

(107) "الجنى الداني في حروف المعاني" لابن أم قاسم المرادي. بدر الدين الحسن بن قاسم المرادي، المشهور بابن أم قاسم (ت749هـ). تحقيق: د. فخر الدين قباوه، والأستاذ محمد نديم فاضل. دار الكتب العلمية. ط:1. 1413هـ-1992م.

(108) مجلة "جذور"، ص:192 الهامش:89، مثلا.

(109) المرجع السابق، ص:193 الهامش:99، مثلا.

(110) "شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك": بهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت769هـ)، ومعه منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل. تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد. مكتبة دار التراث. القاهرة. ط:2. 1420هـ–1999م.

(111) نفسه، ص:195 الهامش:139، مثلا.

(112) ظهرت له طبعتان محققتان، الأولى بتحقيق باسل عيون السود، دار الكتب العلمية. بيروت. ط:1. 1426هـ-2005م. والثانية بتحقيق د. محمد علي فاخر ود. أحمد محمد توفيق السوداني ود. عبد العزيز محمد فاخر. دار السلام. القاهرة. ط:1. 1431هـ–2010.

(113) حققت جزءا منه من أوله إلى نهاية شواهد الاستثناء، حصلت به على شهادة الدكتوراه في شعبة اللغة العربية وآدابها من جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهراز، فاس، المملكة المغربية، ونوقشت الأطروحة بتاريخ: 2013/02/28م.

(114) مجلة "**جذور**"، ص:196 هامش 151.

(115) من طبعاته نشرة بتحقيق طه عبد الرؤوف سعد، **المكتبة التوفيقية، القاهرة. د.ط.ت.**

(116) مجلة "**جذور**": ص:194 الهامش:131، و ص:195 الهامش:133.

(117) المرجع السابق، ص:189 الهامش:32.

(118) نفسه، ص:192 الهامش:91.

(119) نفسه، ص:194 الهامش:125.

(120) "الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل": أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البَطَلْيَوسي (ت521هـ). تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي. دار الطليعة للطباعة والنشر. بيروت.

(121) مجلة "**جذور**": ص:191 الهامش:76.

(122) المرجع السابق، ص:205 الهامش:324.

(123) نفسه، ص:205 الهامش:325.

(124) نفسه، ص:192 الهامش:92.

(125) نفسه، ص:192 الهامش:86.

(126) نفسه، ص:160.

(127) نفسه، ص:196 الهامش:165.

(128) نفسه، ص:170.

(129) نفسه، ص:201 الهامش:251.

(130) نفسه، ص:192 الهامش:86، على سبيل المثال.

(131) نفسه، ص:200 الهامش:238.

(132) نفسه، ص:195 الهامش:139.

(133) نفسه، ص:195 الهامش:142، و ص:202 الهامش:264.

(134) "أمالي ابن الشجري": ابن الشجري، هبة الله علي بن محمد بن الحسن العلوي (ت542هـ). تحقيق ودراسة د. محمود محمد الطناحي. مكتبة الخانجي. القاهرة. ط:1. 1413هـ-1992م.

(135) مجلة "**جذور**": ص:190 الهامش:54.

(136) المرجع السابق، ص:190 الهامش:53.